الهوية الوطنية الفلسطينية: جدل الواقع ومأزق الخطاب مقاربة نقدية تحليلية

د. كايد عزات شريم

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم مقاربة نقدية تحليلية لواقع ومستقبل «الهوية الوطنية الفلسطينية» في ظل الجدل المستمر حول الموضوع ذاته، وذلك من خلال تحليل خطابات الهوية السائدة، بالاستناد إلى إشكالية تفترض أنّ قضية الهوية الوطنية الفلسطينية هي قضية حركة التحرر الوطني الفلسطينية، وليست قضية التحليل النظري المجرد، وهي بالضرورة قضية المشروع الوطني الأول الذي عبّر عن تلك الهوية، وأنّ تطور الهوية الوطنية الفلسطينية ارتبط بالكفاح الوطني على الأرض وليس بتحليلات النخب « المثقفة» ، وبالتالي فإنّ صيرورة الهوية الوطنية الفلسطينية المستقبلية محكومة بقدرة حركة التحرر الوطني الفلسطينية على تجاوز مأزقها: مأزق الحركة والمشروع والهوية، ذلك أنّ الصيرورة الطبيعية للهوية الوطنية الفلسطينية هي صيرورة كفاحية بالضرورة، والتراجع في المشروع الكفاحي هو أكبر خطر يهدد مستقبل هذه الهوية بالذات.

موضوع كهذا تبرز أهميته أولاً من مركزية مكوّن «الهوية» في ماضي وحاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني، ومن ارتباط الهوية الوثيق بحالة الصراع والكفاح الوطني ثانياً، بالإضافة إلى الأهمية العلمية الأكاديمية لأبحاث ودراسات الهوية.

الكلمات المفتاحية: فلسطين، الهوية الوطنية، المشروع الوطني.

Abstract

The Palestinian National Identity: The Argument of Reality and the Dilemma of Discourse

This study seeks to present a critical analytical approach to the reality and the future of "The Palestinian National Identity" in the light of the continuous arguments about the same topic. This is through analyzing the prevailing discourses of the identity, based on the problem which supposes that the issue of the Palestinian national identity is the issue of the Palestinian national gliberation movement and it is not the issue of the abstract theoretical analysis. It is by necessity the issue of the first national project, which expressed that identity.

The development of the Palestinian national identity has been tied to the national struggle on the land and not to the analyses of the "cultured" elites. Subsequently, the outcome of the future Palestinian national Identity is governed by the ability of the Palestinian national liberation movement to bypass its Dilemma: the dilemma of the movement, the project and the identity. This is so because the natural outcome of the Palestinian national identity is by necessity is a struggle outcome, and regression in the struggle project is the biggest danger which threatens the future of the identity itself.

The importance of such a project becomes prominent first from the centrality of the component of "the identity" in the past, present, and future of the Palestinian people, and from the close connection of the identity with the state of the conflict and the national struggle in the second place, in addition to the academic and scientific importance of the researches and studies of the identity.

Key words: Palestine, National Identity, National Project.

"لا تُعطى الهوية إلا مرة وإلى الأبد، فهي تتشكل وتتحول على طول الوجود. أمين معلوف، الهويات القاتلة"

المقدمة

يستقطب موضوع الهوية بشكل عام أهمية بالغة في حقول الاشتغالات الفلسفية والسوسيولوجية والسياسية، خاصة في ظل تطورات العولمة، ثم في ظل الحروب الأهلية والطائفية التي عصفت بالعالم، خاصة العربي منه، والتي باتت تشكل التحدي الأكبر أمام «هويات» الجماعات الوطنية والقومية، وبالتالي وحدة الشعوب والدول الوطنية والقومية، في الوقت نفسه الذي يشكّل فيه موضوع الهوية أهمية خاصة في الحالة الوطنية الفلسطينية، وهي الحالة التي لم «تنجز» مشروع هويتها الوطنية كما فعلت معظم شعوب المعمورة، «ليس فقط بسبب التأخر عن مشاريع الوطنيات العربية المتمثلة في الدولة العربية بشكلها الراهن، وليس بحكم عدم التكافؤ في صراع موازين القوى مع المشروع الصهيوني فحسب، بل بسبب افتقاد مشروع الهوية الوطنية الفلسطينية الإقليمة الجغرافي الخاص، وحيّزه الاجتماعي المتعيّن»[1] بعد نكبة عام 1948.

في الحالة الفلسطينية يأتي موضوع «الهوية الوطنية» في صلب الهمّ الوطني الفلسطيني، ويتصدر واجهة الجدل والحوار والبحث والدراسات، خاصة بعد وصول الكل الفلسطيني إلى القناعة بانسداد الأفق أمام المشروع الوطني، المتمثل في الدولة المستقلة والعودة وتقرير المصير، وهو الأمر الذي بات يهدد هذا المشروع في أساساته.

ومن واقع الجدل الدائر حول «الهوية الوطنية الفلسطينية» يبرز مأزق الخطاب المتعلق بهذه الهوية، سواءً من حيث منطلقات التناول وحدود التحليل، أم من حيث طرح التساؤلات واقتراح الإجابات، وهو الأمر الذي تعالجه هذه الورقة البحثية في مقاربتها النقدية حول «الهوية الوطنية الفلسطينية: جدل الواقع ومأزق الخطاب».

الموضوع والإشكال

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم مقاربة نقدية لواقع ومستقبل «الهوية الوطنية الفلسطينية» في ظل الجدل المستمر حول الموضوع ذاته، وذلك من خلال تحليل خطابات الهوية المنغمسة في هذا الجدل، بالاتكاء على إشكالية تفترض أنّ قضية الهوية الوطنية الفلسطينية هي قضية حركة التحرر الوطني الفلسطينية وليست قضية التحليل النظري المجرد، وهي بالضرورة قضية المشروع الوطني الأول الذي عبّر عن تلك الهوية، وأنّ تطور

1. انظر: كيالي، ماجد، صعود وأفول الهوية الوطنية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 90، ربيع 2012، ص 7 – 14.

الهوية الوطنية الفلسطينية ارتبط جدلياً بالكفاح الوطني على الأرض وليس بتحليلات النخب « المثقفة»، وبالتالي فإنّ صيرورة الهوية الوطنية الفلسطينية المستقبلية محكومة بقدرة حركة التحرر الوطني الفلسطينية على تجاوز مأزقها: مأزق الحركة والمشروع والهوية، ذلك أنّ الصيرورة الطبيعية للهوية الوطنية الفلسطينية هي صيرورة كفاحية بالضرورة، والارتكاس[2] في المشروع الكفاحي هو أكبر خطر يهدد مستقبل هذه الهوية بالذات.

تتجه الدراسة إلى نقد النزعات الأكاديمية المحضة والماضوية الجوهرانية[3] في بعدها الغارق في التنظير اللاتاريخي من جانب، ونقد النزعات الغارقة في الواقعية السياسية والقانونية من جانب آخر، وتنهض على رؤية متأسسة على الممارسة الكفاحية كمحدِّد تاريخي لمستقبل الهوية الوطنية الفلسطينية، وليس على النقاش النظري المجرد والبحث الأكاديمي المستغرق في الشكليات.

الأهمية والأهداف / التساؤلات

تبرز أهميت هذا الموضوع أولاً من مركزية مكوّن «الهوية» في ماضي وحاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني، ومن ارتباط الهوية الوثيق بحالة الصراع والكفاح الوطني ثانياً، بالإضافة إلى الأهمية العلمية الأكاديمية لأبحاث ودراسات الهوية.

هكذا دراسة لا بد لها من التصدي للإجابة عن مجموعة محددة من التساؤلات التي تحقق أهدافها، ابتداءً من سؤال الإشكال النظري في خطابات الهوية الوطنية الفلسطينية، وانتهاءً بسؤال مستقبل الهوية الوطنية الفلسطينية، مروراً بأسئلة علاقات الجدل ما بين الهوية الوطنية الفلسطينية والكفاح الوطني الفلسطيني عبر محطات بارزة في التاريخ الفلسطيني الحديث والمعاصر ، ومنحنيات صعود وهبوط ، أو نهوض وارتكاس الحالة الوطنية الفلسطينية برمّتها تبعاً لاختلاف علاقات الجدل السابقة إياها.

المنهجية والصعوبات

في موضوع المنهجية البحثية لا يرى الباحث أنّ ثمة منطلقاً منهجياً واحداً ومحدداً يتحكم في طريقة تحليله للقضية/القضايا المطروحة، بقدر ما يرى مساحة منهجية متعددة الجوانب ومتشابكة الأبعاد، فيما يشبه "منهجية تعدد المنهجيات"، تلك المنهجية المسكونة بهاجس الحذر الدائم من الوقوع في شباك الموثوقيات المطلقة والتعميمات الدوغمائية[4] القاتلة لروح البحث .

2. بمعنى الانتكاس والوقوع في الخطر.
3. بمعنى الماهية الثابتة التي لا تتغير.
4. بمعنى التعصب والجمود الفكري.

لكنّ ذلك لا يعني الوقوع في حالة من "اللاوضوح المنهجي" الذي لا يقل خطورة عن نقيضه سالف الذكر، وذلك ما تتضمّنه المقاربة النقدية التحليلية بوصفها نسيجاً واعياً من الأدوات المعرفية المنبنية ابتداءً على "المنهج المادي الجدلي التاريخي الذي هو ذاته موضع الحوار النقدي، والمحتفظ بركيزته الكبرى كونه منهج التجاوز والتخطي الجدليين الماديين، وكونه المنهج الذي يخضع لهذا التخطي وذاك التجاوز باستمرار"[5].

المقاربة النقدية التحليلية هنا قراءة فلسفية مادية جدلية تتأسس ابتداءً على منهجي النقد والتحليل، في وحدة منهجية متجاوزة لدلالات المفهوم المفرد الذي يقف عند حدود التعريف الاصطلاحي، رغم أهمية تلك الدلالات التأسيسية.

وابتدأ الفكر النقدي منهجياً مع الفيلسوف الألماني ايمانويل كانط، الذي عرّفه بأنّه "فحص حر ينصّب على مدى تطابق معاني العقل ومدركات الحس"[6]، ومنذ تلك اللحظة الكانطية أصبح مفهوم النقد Critique ركناً أساساً في الفلسفة الألمانية، غير أنّ "توظيفه نقدياً بلغ أوجه عند هيجل واكتشافه للمنهج الجدلي القائم على إدراك الصيرورة في الواقع ضمن تكويناته وتشابكاته المعقدة، والجدل باقترانه بالنظرية الاجتماعية كان مولّداً لنمط من التفكير النقدي اكتسب وظيفته الاجتماعية لدى ماركس، ومنذ ماركس بدأ الفكر الأوروربي الحديث يطور منظوراً نقدياً شمولياً، ليمتلك بعد ذلك أداة تحليلية نقدية"[7] مع رواد مدرسة فرانكفورت، وهي أداة تضمنت فهماً عميقاً للفلسفات ذات الطاقة النقدية العالية كالهيجلية والماركسية، ذلك أنّ تلك المدرسة "قد أعادت كشف الماركسية على مستوى الطاقة النقدية الكامنة فيها، وقدرتها المنهجية على التحليل، بعيداً عن الأغلال الأيديولوجية التي كُبّلت بها من خلال الممارسات البيروقراطية للأحزاب ورجال السلطة"[8].

وبهذا التطور "يُطلق العقل النقدي على الفكر الذي لا يأخذ بأي إقرار دون التساؤل عن قيمة هذا الإقرار، سواءً من حيث مضمونه (نقد داخلي)، أو من حيث أصله (نقد خارجي)"[9].

التحليل Analyses، من الزاوية الأخرى، هو "عكس التركيب، وهو إرجاع الكل إلى أجزائه"[10]، أو هو "تفكيك الكل إلى عناصره، ورد المعقد إلى البسيط"[11]، في حين أنّ التحليل العقلي بشكل أكثر تحديداً هو الذي "ينطبق على أفكار الأشياء ومعانيها، لا على الأشياء ذاتها، أي أنّه يتمثل في تفكيك الأشياء وتحليلها عقلياً

5 تيزيني، الطيب (1989)، على طريق الوضوح المنهجي، بيروت: دار الفارابي، ص 7.
6 وهبة، مراد (2007)، المعجم الفلسفي، القاهرة: دار قباء، ص 655.
7 طاهر، علاء، (1989)، مسارات في الفلسفة النقدية، مجلة الفكر العربي، موقع حكمة: hekmah.org
8 طاهر، علاء (1987)، مدرسة فرانكفورت من هوركهايمر إلى هابرماز، بيروت: مركز الانماء القومي، ص 6.
9 موسوعة لالاند الفلسفية، 2002، بيروت- باريس: منشورات عويدات، ، ص 238.
10 صليبا، جميل (1982)، المعجم الفلسفي، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ج 1، ص 254.
11 سعيد، جلال الدين (2004)، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، تونس: دار الجنوب، ص 98.

وفي نطاق الفكر فحسب"[12]، وهو بهذا المعنى يتمايز عن مجرد (التفكيك)، حيث "لا يتطلب التفكيك أكثر من الفصل بين الأجزاء، بينما يتطلب التحليل، إضافة إلى ذلك، تحديد العلاقات بين الأجزاء، وبعبارة واحدة فإنّ التحليل هو التفكيك المنظم الذي يُبرز مباديء الشيء ونشوءه"[13].

سمة (التفكيك) الإجرائية التي يستم بها التحليل، تقابلها سمة منهجية تتمثل في (البرهان)، ذلك أنّ التحليل إما أن يكون حلاً للمركب إلى البسائط التي يتألف منها، وهي السمة (التفكيكية)، وإما أن يكون "ارتداداً خلال سلسلة منطقية من القضايا إلى قضية يقرّ بأنّها بيّنة، وذلك بالابتداء من قضية يطلب البرهنة عليها وتسلّم بأنها صحيحة"[14]، وتلك هي السمة (البرهانية).

بالنقد والتحليل معاً، بوحدتهما الجدلية تكتمل المقاربة النقدية التحليلية للهوية الوطنية الفلسطينية في جدل واقعها ومأزق خطاباتها، وهي وحدة تعمل على "قراءة للنص تستخرج منه ما هو فيه أصلاً من أساس يحمله، والأساس هذا ليس مرئياً في مباشرته، وإن كان في النص حاضراً، إذ لا يقوم بنيان هذا النص إلاّ به، لذا وجب استخراجه –أي إراءته– بعملية من النقد ترجع النص إلى ما هو منه الأثر، أي إلى بنية الفكر التي ولّدته"[15].

الصعوبات والتحديات

تبرز الصعوبة الأولى للمقاربة النقدية التحليلية لموضوع الهوية الوطنية الفلسطينية في ذات الموضوع، ذلك أنّ مقاربات خطابات الهوية تمتاز بدرجة عالية من الاختلاف والتركيب، خاصة عند تناولها من وجهة النظر الفلسطينية.

سؤال المنهجية إياه يبرز في الحالة المقابلة، حالة التزام الباحث الأكاديمية التي تقتضيها ضرورات وشروط العمل البحثي الأكاديمي من ناحية، وهي حالة تفترض التحديد الدقيق والرتيب للشكل والقالب إلى حد كبير، وما يقابلها من قناعات لدى الباحث تنحو أكثر للتحرر من قيود الأشكال والقوالب نحو آفاق المضمون الأكثر مرونه ورحابة من ناحية أخرى، تلك الصعوبة تشكل تحدياً كبيراً للباحث في سعيه لتوظيف منهجيته بما لا يتعارض مع شروط الأكاديميا الفنية.

أما من حيث الأهداف فالصعوبة/التحدي تبرز في كل أهداف الدراسة، لكنها تتكثف أكثر في هدفها الأخير، الذي ربما يكون الأهم، والمتمثل في مقاربة مستقبل الهوية الوطنية الفلسطينية، وهو تحد عالٍ ومسؤولية كبيرة على المستويات العلمية والأخلاقية.

12. المرجع السابق، ص 98.
13. المرجع السابق، ص 99.
14. بدوي، عبد الرحمن (1977)، مناهج البحث العلمي، الكويت: وكالة المطبوعات، ص 421.
15. عامل، مهدي (1979)، أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية، بيروت: دار الفارابي، ص 6.

الدراسات السابقة

كثيرة هي الدراسات التي تناولت قضايا الهوية الوطنية الفلسطينية بالبحث والتحليل، لكن ربما تكون هذه الدراسة هي الأولى التي تتناول تلك القضايا بالانطلاق من المقاربة النقدية التحليلية ذات الأبعاد الفلسفية، ومن أهم الدراسات السابقة التي سيتم التعرض لها بالنقد والتحليل التفصيليين:

أولاً: دراسات قريبة من المنظور الأكاديمي السوسيو–أنثروبولوجي، ومنها دراسة أشرف أبو ندا حول «الهوية الفلسطينية المتخيلة بين التطور والتأزم»، والمنشورة في مجلة المستقبل العربي سنة 2014. ودراسة أباهر السقا حول «الهوية الاجتماعية الفلسطينية: تمثلاتها المتشظية وتداخلاتها المتعددة»، والمنشورة ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها، سنة 2013. ودراسة محمود ميعاري حول «تطور هوية الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر»، والمنشورة في مجلة الدراسات الفلسطينية سنة 2008. ودراسة زكريا محمد حول «الجغرافي المقدسي ونص الهوية الفلسطينية»، والمنشورة في مجلة الدراسات الفلسطينية سنة 2005. ودراسة سلافة حجاوي حول «مقدمات الهوية الوطنية الفلسطينية واشكالياتها»، والمنشورة في مجلة رؤية سنة 2001، وغيرها.

ثانياً: دراسات قريبة من المنظور القانوني أو ناقدة له، وأهمها دراسة وسام رفيدي حول «المناهج الفلسطينية: الاحتلال ومفهوم المواطنة الموحدة»، والمنشورة سنة 2008. ودراسة معتز قفيشة حول «الجنسية والمواطنة الفلسطينية»، والمنشورة سنة 2000.

ثالثاً: دراسات قريبة من المنظور الثقافي الوطني، ومنها دراسة عبد الرحيم الشيخ حول «الهوية الثقافية الفلسطينية»، والمنشورة سنة 2013، ودراسة نديم روحانا حول «المشروع الصهيوني وواقع التجزئة»، والمنشورة سنة 2013. ودراسة عبد الفتاح القلقيلي وأحمد أبو غوش حول «الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والإطار الناظم»، والمنشورة سنة 2012. ودراسة ماجد كيالي حول «صعود وأفول الهوية الوطنية»، والمنشورة سنة 2012. ودراسة فيصل دراج حول «السياسة والثقافة والهوية»، والمنشورة سنة 2008، وغيرها.

المفاهيم والتعريفات: تنويه لا بدّ منه

دأبت الدراسات الأكاديمية –ولا تزال– على الإبتداء التأسيسي بتعريف المفاهيم والمصطلحات، وإذا كان ذلك "عرف" أكاديمي لا بد منه، فإنّه يتخذ في هذه الدراسة منحى مختلفاً، ذلك أنّ الالتزام بالتعريف الاصطلاحي للمفاهيم يرسم جدراناً سميكة تحاصر قدرة البحث النقدية التحليلية، وللتحرر من تلك القيود تتم الإشارة إلى المفاهيم الواردة في الدراسة بوصفها "محدِّدات" تشي بطبيعة التحوّل الدائمة في صيرورة "المفهوم" أكثر منها معاني قارّة ونهائية، وهو الأمر الذي يسهم في تحقيق المقاربة النقدية التحليلية التي لا تدعي الوصول إلى قلب الحقيقة، بقدر ما تقاربها.

وإذا كانت هذه الدراسة تتعامل مع التعريفات الإصطلاحية بوصفها "محدِّدات"، فإنّها بالضرورة ستتجاوز تماماً التعريفات اللغوية التي لا طائل منها، والتي لن تفيد أهداف البحث في شيء، ذلك كان تنويهاً لا بدّ منه في مفتتح الدراسة.

يضاف إلى ذلك، تأسيساً، أنّ مصطلح "الهوية" من أكثر المفاهيم التباساً عند محاولة التعريف، ذلك أنّ "الهوية في حد ذاتها تعريف، ولا جدوى من تعريف التعريف، أي: تقديم تعريفين، إذ أنّ الثاني يصبح هو التعريف، والأول إمّا ناقص وإمّا مرفوض، وقد عبّر الفيلسوف ج. أوستن عن هذه المعضلة بقوله: إنّ ما (هو هو) أو ما هو نفسه لا يُعرّف"[16].

الهوية الوطنية: منظورات الخطاب:

في دراسات وأبحاث الهوية بشكل عام، والهوية الوطنية/القومية بشكل خاص، والهوية الوطنية الفلسطينية بشكل أكثر خصوصية، تتعدد منظورات الخطاب، والمنظور في هذه الدراسة أقرب للمتّصِل المعرفي المتدرج الذي تتعدد فيه زوايا النظر، لكن بالانطلاق من قاعدة معرفية مشتركة لتلك الزوايا المتعددة، وما يهمنا في هذه الدراسة هو منظورات تناول الهوية الوطنية الفلسطينية، والتي يمكن مقاربتها بالإشارة إلى:

أولاً: المنظور الأكاديمي السوسيو–أنثروبولجي المتأثر، بهذا القدر أو ذاك، بأدبيات ونظريات علم الاجتماع وعلم الإنسان، والباحث أساساً في نشأة وتكوّن وخصائص وعناصر الهوية الوطنية الفلسطينية وتاريخ تطورها، وهو المنظور الأكثر شهرة وانتشاراً.

ثانياً: المنظور القانوني الذي يقارب الهوية الوطنية الفلسطينية من زوايا المواطنة والجنسية وحقوق الإنسان ضمن معطيات الواقع القائم للتجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات.

ثالثاً: المنظور السياسي الوطني الذي يربط الهوية الوطنية الفلسطينية بالمشروع الوطني الفلسطيني الجديد "مشروع السلام الفلسطيني" الذي تم تبنيه رسميا من قبل المجلس الوطني الفلسطيني سنة 1988، والذي عبرت عنه وثيقة إعلان الاستقلال في ذات السنة .

رابعاً: المنظور الثقافي الوطني، وهو منظور ذو نزعة نقدية فلسفية، يقارب إشكاليات الهوية الوطنية الفلسطينية بوصفها إشكاليات حركة التحرر الوطني الفلسطينية في صراعها المستمر مع المشروع الإستعماري الصهيوني.

16. ولد خليفة، محمد العربي (2003)، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 89.

منظورات خطاب الهوية : الإشكال والمأزق:

أولا: المنظور الأكاديمي السوسيو-أنثروبولجي[17]:

كثيرة هي الدراسات والأبحاث التي تناولت قضايا الهوية الوطنية الفلسطينية بالتأثر بمنظورات علم الاجتماع وعلم الإنسان، وبحثت في نشأة وتكوّن وخصائص وعناصر الهوية الوطنية الفلسطينية وتاريخ تطورها، وكثير من هذه الدراسات تأثرت بأطروحة بندكت أندرسن الشهيرة حول " الجماعات المتخيلة " التي تأمّل فيها في أصل القومية وانتشارها، وهي أطروحة شديدة الصلة بقضايا الهوية الوطنية/ القومية وإشكالاتها، ذلك أنّ "الأمة جماعة سياسية متخيلة، حيث يشمل التخيّل أنّها محددة وسيدة أصلاً"[18] حسب أندرسن، وكون الأمّة، صاحبة الهوية الوطنية/ القومية جماعة متخيلة لا يجعل منها جماعة خيالية، ذلك أنّ الجماعة المتخيلة، حسب أندرسن "جماعة حقيقية وواقعية، ليس فقط لأنّ فعلها وتأثيرها كذلك، بل لأنّ تخيّلها يجري بأدوات واقعية قائمة"[19].

محدِّدات الهوية حسب هذا المنظور تتراوح ما بين كونها "رمز وتجسيد اجتماعي مبني ومتعلق بالمتخيّل أكثر منه طابع لواقع موضوعي، أو تجسيد وإبراز تُصوّر من خلاله مجموعة ما وحدتها بالتمايز عن الآخرين، وتشكّل فئة متماثلة محققة ذاتها، وتصنيفها وتمايزها"[20]، أو "تصوّر يكوّنه شعب ما عن ذاته، بحيث يعكس ما يحيط به وما يعيشه من مؤثرات خارجية"[21] من ناحية، أو بوصفها "خصائص جماعية يشترك فيها الشخص مع أفراد الجماعة التي ينتمي إليها، وهي مكونة من عدة مركبات، أو هويات فرعية مساوية لعدد من الجماعات التي ينتمي إليها هذا الشخص"[22] من ناحية أخرى.

وعناصر أو مكونات الهوية الوطنية حسب هذا المنظور تتأسس على "الذاكرة الجماعية باعتبارها صانعة للهوية مع المحددات الأخرى"[23]، أي القواسم المشتركة كاللغة والعادات والتقاليد والتاريخ والأرض والثقافة ووحدة المصير من زاوية، وعلى "الاختلاف بين جماعات اجتماعية على قاعدة إعلان ذاتي للأفراد المكونين لهذه الهوية وانتمائهم"[24]من زاوية أخرى.

17. هو المنظور الذي يجمع بين نظريات علم الاجتماع وعلم الانسان.
18. أندرسن، بندكت (2009)، الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها، ترجمة: ثائر ديب، بيروت: شركة قدمس، ص 26.
19. المرجع السابق، ص 28.
20. السقا، أباهر، الهوية الاجتماعية الفلسطينية: تمثلاتها المتشظية وتداخلاتها المتعددة، ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها، المؤتمر السنوي الثاني لمركز مسارات، رام الله: مركز مسارات، 2013.
21. أبو ندا، أشرف، الهوية الفلسطينية المتخيلة بين التطور والتأزم، مجلة المستقبل العربي، عدد 423، ايار 2014.ص 84.
22. ميعاري، محمود (2008)، تطور هوية الفلسطينيين، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 19، العدد 74-75، ص 41.
23. السقا، أباهر، الهوية الاجتماعية الفلسطينية: تمثلاتها المتشظية وتداخلاتها المتعددة، ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها، المؤتمر السنوي الثاني لمركز مسارات، رام الله: مركز مسارات، 2013.
24. المرجع السابق.

إنّ نشأة وتطور الهوية الوطنية الفلسطينية حسب قراءات هذا المنظور "متعددة/مختلفة" إلى حد ما، ومردّ ذلك التباين في الأساس يعود إلى تحليل دور/تأثير الحركة الصهيونية والمشروع الاستعماري الصهيوني في نشأة وتطور الهوية الوطنية الفلسطينية، حيث أنّ الهوية الفلسطينية الحديثة قامت على أساس من "هوية تقليدية موغلة في القدم، ..، وثمة هوية فلسطينية محددة كانت موجودة منذ ألف عام في أقل تقدير"[25] في مقاربة تقترب من تخوم التعريف "الجوهراني" الثابت للهوية، وهي مقاربة تسعى إلى نفي تأثير المشروع الإستعماري الصهيوني في تطور تلك الهوية.

في مقابل ذلك تبرز قراءات سوسيولوجية تربط تطور الهوية القومية/الوطنية بقيام الدولة/الأمة في أوروبا بوصفه تطوراً تاريخياً أملته "متطلبات موضوعية فرضت تحويل الأقنان[26] إلى مواطنين، وإلى تحوّل الأرض التي لم تكن غير أداة للاستغلال والاضطهاد للجماهير المسحوقة إلى (وطن) يدافع الفرد عنه حتى الموت"[27]، وتأسيساً على ذلك لا تبدو الهوية الوطنية الفلسطينية استثناءً، فهي هوية "حديثة" كغيرها من الهويات الوطنية/القومية، ويتربط نشؤوها بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية في الشرق "بدءاً بتشكيل متصرفية القدس سنة 1871، مروراً بالتطورات الاقتصادية وطبيعة التركيبة السكانية، والنضال ضد الهجرة والاستيطان الصهيوني، وانتهاءً بتحديات الحركة الوطنية السورية المتعاونة مع الحركة الصهيونية"[28] وهي عوامل لعبت أدواراً متفاوتة في توفير مقدمات تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية بين عامي 1871 و 1914.

تالياً لذلك تطورت الهوية الوطنية الفلسطينية – حسب هذا المنظور – بوصفها حالة صيرورة دائمة التحوّل، خاصة في مواجهة المشروع الإستعماري البريطاني/الصهيوني، وهي المواجهة التي عبّرت عن ذاتها في انتفاضات وثورات شعبية فلسطينية من بداية عشرينات إلى نهاية ثلاثينات القرن الماضي، وصولاً إلى "النكبة" الأولى سنة 1948، حيث تطورت الهوية الفلسطينية بشكل متفاوت نتيجة تشظّي الأرض والمجتمع، فكان تطورها أسرع في ظل الدول التي اتبعت سياسات إقصائية تهميشية بحق الفلسطينيين كما حصل في لبنان وغزة/الإدارة المصرية، "في حين تأخر تطور الهوية الوطنية عند الفلسطينيين في الدول التي اتبعت معهم السياسات الإندماجية والتجنيسية كما حصل في الضفة الغربية والأردن وفلسطين المحتلة عام 48"[29].

25. انظر: محمد، زكريا، (2005)، الجغرافي المقدسي ونص الهوية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 16، العدد 62، ص 147.
26. القنانة هي وضع اجتماعي اقتصادي لطبقة الفلاحين في ظل الإقطاع. كانت حالة من الرق أو العبودية المعدلة ظهرت أولا في أوروبا خلال العصور الوسطى. وكان القن يجبر على العمل في حقول ملاك الأراضي، في مقابل الحماية والحق في العمل في الحقول المستأجرة.
27. انظر: حجاوي، سلافة (2001) مقدمات الهوية الوطنية الفلسطينية واشكالياتها، مجلة رؤية، العدد العاشر.
28. المرجع السابق.
29. أبو ندا، أشرف، الهوية الفلسطينية المتخيلة بين التطور والتأزم، مجلة المستقبل العربي، عدد 423، ايار 2014 ص 87.

صعود الهوية الوطنية الفلسطينية حسب هذا المنظور وصل نضوجه الفعلي في منتصف ستينات القرن الماضي، وذلك "بفعل عاملين أساسيين هما انطلاق الثورة الفلسطينية وهزيمة المشروع القومي عام 67، فيما شكّلت إعادة التواصل الاجتماعي بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وفلسطين المحتلة عام 48 بعد هزيمة 67 عاملاً هاماً في تطور الهوية الوطنية الفلسطينية وتعزيزها"[30].

ثانيًا: المنظور القانوني:

بعكس المنظور الأول، يمتاز المنظور القانوني – الذي يقارب الهوية الوطنية الفلسطينية من زوايا المواطنة والجنسية وحقوق الإنسان ضمن معطيات الواقع القائم للتجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات – يمتاز بقدرٍ عالٍ من "النخبوية" التي أملتها مواقع المشتغلين فيه، وهي مواقع حديثة نشأت بعد اتفاق أوسلو في الضفة الغربية وقطاع غزة بحكم تضخّم المنظمات غير الحكومية، خاصة العاملة منها في مجال حقوق الإنسان، حيث وفرت السلطة الوطنية الفلسطينية الشروط المادية الموضوعية لهذا المنظور.

وفق هذا المنظور ثمّة إشكالات "قانونية" يعاني منها "المواطنون" الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، والفلسطينيون من حملة الجنسيات غير الفلسطينية في الداخل ودول الشتات، والمطلوب تحليل طبيعة هذه الإشكالات، ومن ثم اقتراح الحلول "القانونية" لها وفق منظورات قانونية بالضرورة: منظورات المواطنة والجنسية.

مقاربة تعريف الجنسية وفق هذا المنظور تنطلق من فقه القانون المقارن، بحيث تعني "انتساب الفرد قانونياً للشعب المكوّن للدولة، أو بوصفها رابطة سياسية بين الفرد والدولة يعتبر الفرد بمقتضاها من العناصر المكونة للدولة، أو بكونها رابطة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة"[31]. كل التعريفات السابقة تعتبر الجنسية رابطة أو علاقة بين الفرد والدولة، رغم الاختلاف الفقهي في تحديد نوع تلك العلاقة، وعلى ذلك تتأسس الجنسية على ثلاثة أركان، هي: الفرد والدولة والعلاقة بينهما.

الجنسية في المقاربة القانونية إذناً، هي "الحالة التي يصبح فيها الفرد مواطناً كاملاً في الدولة، ويتمتع الحقوق المدنية والسياسية كافة التي تمنحها الدولة للأفراد. أما المواطنة فهي أقل مرتبة من الجنسية، وهي حالة تمهيدية يصبح الشخص بعدها متمتعاً بجنسية كاملة"[32].

30. أبو ندا، أشرف، الهوية الفلسطينية المتخيلة بين التطور والتأزم، مجلة المستقبل العربي، عدد 423، ايار 2014 ص 89.
31. انظر: قفيشة، معتز (2000) الجنسية والمواطنة الفلسطينية، منشورات معهد الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، ص 11.
32. المرجع السابق، ص 13.

والمقاربة القانونية امتدت من قطاع المؤسسات غير الحكومية إلى قطاع التربية والتعليم، وعالجت إشكاليات المواطنة في مناهج التربية المدنية والوطنية بالإستناد إلى ذات الأسس، والملاحظ هو أنّ مواقع أصحاب المقاربات القانونية الطبقية جعلتهم يعالجون إشكالات الهوية من الاعتراف الكامل بواقع جديد قائم دون طرح أي تساؤل نقدي عن طبيعته وجدوى تغييره، ومن التزام –واعٍ أو غير واعٍ– بسياسات المؤسسات الكبرى الممولة والداعمة التي ترى في الواقع الجديد مسرحاً لبرامجها ومشاريعها النابعة من مصالحها ومصالح الدولة الراعية لها.[33]

الإشكالات التي يخلقها المنظور القانوني ستتم معالجتها، إلى جانب إشكالات المنظورات الأخرى، في نهاية الورقة البحثية.

ثالثًا: المنظور السياسي الوطني:

يتقاطع هذا المنظور مع المنظورين الأول والثاني، ربما بحكم طبيعته الوظيفية بوصفه منظوراً سياسياً وطنياً يمثل النخبة السياسية الفلسطينية التي نشأت وتحددت معالمها بعد اتفاق أوسلو وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المنظور السياسي الوطني، الذي يربط إشكالات وتساؤلات الهوية الوطنية الفلسطينية بالمشروع الوطني الفلسطيني الجديد "مشروع السلام الفلسطيني" الذي تم تبنيه رسمياً من قبل المجلس الوطني الفلسطيني سنة 1988، والذي عبّرت عنه وثيقة إعلان الاستقلال في ذات السنة، ينطلق في مقارباته النظرية من ذات المنطلقات التحليلية التي ينطلق منها المنظور السوسيو–أنثروبولجي في تناوله العام لنشأة الهوية الوطنية الفلسطينية وطبيعتها وتطورها، فيما يتقاطع مع المنظور القانوني في مقاربته الواقعية الحالية.

المقاربة النظرية للمنظور السياسي الوطني تشكّل امتداداً طبيعياً للمقاربة السوسيو–أنثروبولوجية بحكم الدور المركزي الذي لعبته الثورة الفلسطينية – وفي القلب منها حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)– في بلورة وتعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية في النصف الثاني من القرن الماضي، ذلك أنّ المشروع الوطني الفلسطيني الجديد هو مشروع حركة (فتح) في الأساس، والنخب السياسية الفلسطينية التي أفرزها واقع ذلك المشروع من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية تشكل امتداداً للنخب السياسية التأسيسية الأولى بهذا القدر أو ذاك.

33 للاستزادة: الرفيدي، وسام، المناهج الفلسطينية: الاحتلال ومفهوم المواطنة الموحدة، ضمن كتاب « المنهاج الفلسطيني: اشكالات الهوية والمواطنة»، تحرير: عبد الرحيم الشيخ، مؤتمر مؤسسة مواطن الثاني عشر، رام الله، 2008.

أما في المقاربة الواقعية الحالية فكان طبيعياً أن يتقاطع المنظور السياسي الوطني مع المنظور القانوني، بل ربما كان الواقع الجديد، واقع السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عاملاً رئيساً في نشأة المنظور القانوني من أساسه، ذلك أنّ إشكالات وتساؤلات الواقع الجديد في مرحلة "السلطة" أخذت طابعاً مختلفاً تماماً عن إشكالات وتساؤلات مرحلة "الثورة" فيما يتعلق بقضايا الهوية الوطنية الفلسطينية، حيث باتت السلطة مسؤولة قانونياً وسياسياً عن عدة ملايين من "المواطنين" الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتركزت إشكالاتها أكثر في استكمال بناء مؤسسات الدولة والتنمية، ثم الانقسام تالياً، فيما أصبح مليون ونصف فلسطيني في الداخل "مواطنين" اسرائيليين في الرؤية الرسمية الفلسطينية بحكم الاتفاقيات الموقعة، وجسراً للسلام بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي في أحسن الأحوال، فيما أصبح "المعظم" الفلسطيني في الشتات في حكم "المؤجل" الذي ينتظر عدة الآف منه إمكانية مجتزأة للعودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية العتيدة في الضفة وغزة ضمن اتفاقيات "جمع شمل" هنا أو ترتيبات خاصة هناك.

رابعًا: المنظور الثقافي الوطني:

وهو منظور ذو نزعة نقدية فلسفية، يقارب إشكاليات الهوية الوطنية الفلسطينية بطريقة مختلفة عن المنظورات الثلاثة السابقة، وذلك بوصفها إشكاليات حركة التحرر الوطني الفلسطينية في صراعها المستمر مع المشروع الإستعماري الصهيوني.

نزعة هذا المنظور الفلسفية تبدو ضرورية بحكم أنّ موضوع الهوية هو موضوع فلسفي في الأساس، ويحتل مساحات واسعة من اشتغالات الفلاسفة "المثاليين والماديين على حد سواء" من ناحية، ولارتباط موضوع الهوية بموضوع الحرية، وهي قضية فلسفية أصيلة، من ناحية ثانية، بحكم أنّ الهوية "ليست موضوعاً ثابتاً أو حقيقة واقعة بقدر ما هي إمكانية حركية تتفاعل مع الحرية، فالهوية قائمة على الحرية لأنّها إحساس بالذات، والذات حرة"[34]، وبحكم تاريخية الهوية من ناحية ثالثة، كون الهوية "ليست حقيقة مجردة ثابتة دائمة صورية كما يظن الفلاسفة المثاليون، بل هي من صنع الأفراد والشعوب، هوية تاريخية"[35]، وهو الأمر الذي يقود إلى ضرورة تحرير أفق التفكير في الهوية "بمحاولة رصد التحوّل التاريخي الجذري الذي لحق بمعنى الهوية الذي تتأسس عليه"[36].

ورغم ما قد يبدو في الظاهر من تقاطعات ما بين هذا المنظور وبقية المنظورات، إلّا أّن هذا المنظور يختلف جذرياً عنها في مقاربته لقضية الهوية الوطنية الفلسطينية وإشكالياتها، ذلك أنّ الهوية حسب هذا المنظور لا تقتصر على ما يملكه الإنسان أو ما يعطى له، بمعنى أنها ليست كياناً ماورائياً ، بقدر ما هي "ثمرة الجهد

34. انظر: حنفي، حسن (2012)، الهوية، القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، ص 9 و23.
35. المرجع السابق، ص 50.
36. انظر: المسكيني، فتحي (2011)، الهوية والحرية – نحو أنوار جديدة، بيروت: جداول للنشر والتوزيع، ص 17.

والمراس والاشتغال على المعطى الوجودي بكل أبعاده، من أجل تحويله إلى أعمال وإنجازات. إنها صناعة وتحويل بقدر ما هي بناء وتشكيل، والأحرى القول أنها بنية يعاد بناؤها باستمرار، خصوصاً عند بلوغ الأزمات أو الوقوع في المآزق"[37].

وينطلق المنظور الثقافي الوطني من وعي مادي جدلي/تاريخي في تحليله للواقع الاجتماعي، فيرى الظواهر الاجتماعية ضمن شروط تكوّنها وصيرورتها المادية في مسار الصراع السياسي/الطبقي وليس بمعزل ولا بعيداً عنها، وينظر إلى الماضي من واقع الحاضر، وليس العكس، ذلك أنّ الحاضر هو سر الماضي ومفتاح فهمه، وبذلك «يتفارق» عن الرؤية المثالية التي تقارب الظاهرة بوصفها صراعاً بين «الأفكار» أو «الهويات» الجوهرانية الثابتة وشبه الثابتة، والمتجاوزة للتاريخ، وهي ذات الرؤية التي تسم خطابات الهوية في منظوراتها الدينية والليبرالية على حد سواء.

بهذا المعنى ينطلق المنظور الثقافي الوطني في مقاربته لموضوع الهوية الوطنية وإشكالياتها «من البنية الاجتماعية القائمة ككل متماسك، حتى في محاولة فهمه العناصر التي، في هذه البنية الحاضرة، تنتمي من حيث هي عناصر، إلى بنية اجتماعية سابقة، أو تشير إليها في وجودها الحاضر كعناصر في البنية الاجتماعية القائمة. فعناصر البنية لا وجود لها بذاتها، بل بالبنية التي هي فيها عناصر تترابط، في شكل تاريخي محدد، بعناصر أخرى، لتكوّن بهذا الترابط نفسه البنية الاجتماعية القائمة»[38]، وفي ذلك اختلاف جذري عن المقاربة السوسيو–أنثروبولوجية التي تستعيد عناصر ومكونات الهوية ضمن سياقات متعالية عن الواقع، وبوصفها عناصر مستقلة وقائمة بذاتها. فرغم أنّ الهوية تتعرف بعناصر مختلفة، مثل اللغة والثقافة والدين والوعي الجماعي ومعايير الحياة الاجتماعية المتوارثة ...الخ، فإنّ هذا التعريف «يصلح للهويات جميعها بصورة عامة، والهوية الفلسطينية تتضمن هذه العناصر، دون أن تُختصر إليها على الإطلاق، ذلك أنّ العنصر الحاسم فيها هو (التجربة الفلسطينية) التي تعيد تعريف هذه العناصر جميعاً، من حيث هي تجربة خاصة بالفلسطينيين دون غيرهم»[39]،

في التجربة الفلسطينية لا تبدو سمة «التمايز» وإبراز الخصوصية الهوياتية كضرورة مؤسسة للهوية، وهي سمة مركزية في المنظور السوسيو–أنثروبولجي، ذلك أن «التأكيد على الهوية الوطنية في السياق الفلسطيني ضرورة نضالية لتأكيد الوجود وبالتالي الحقوق، أي بما يتجاوز ضرورات تمييز الذات عن الآخر كما هو الحال لدى الشعوب الأخرى»[40] التي أنجزت شروط تحررها الوطني واستقلالها السياسي. وفي التجربة الفلسطينية

37. انظر: حرب، علي (2004)، حديث النهايات– فتوحات العولمة ومآزق الهوية، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ص 23.
38. عامل، مهدي (1987)، أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازية العربية، ط 5، بيروت: دار الفارابي، ص 57.
39. دراج، فيصل (2008) قضايا فلسطينية: السياسة والثقافة والهوية، المجلس الاعلى للتربية والثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية، ص 27.
40. انظر: القلقيلي، عبد الفتاح، وأبو غوش، أحمد (2012)، الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والإطار الناظم، بيت لحم: مركز بديل، ص 14.

أيضاً، وبالرغم من «وجود الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين التاريخية، على الأقل، منذ خمسة الآف سنة، فإنّ حديثه عن هويته الوطنية لم يتبلور إلّا بفعل صدمة قاسية جسّدها المشروع الإستعماري الغربي»[41]، وفي ذلك نقض للمنظور السوسيو–أنثروبولجي الستاتيكي الذي يقترب من تخوم التعريف «الجوهراني» الثابت للهوية بوصفها هوية موغلة في القدم، ذلك أنّ هذا المنظور «يغيّب الجانب الصراعي في العلاقة بين تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية والمشروع الإستعماري الصهيوني، ..، كون ذلك الصراع هو حاضنة تبلور الهوية الوطنية، وليس من العلمية بمكان تناول العلاقة بين المشروعين خارج دائرة الصراع»[42]. فالهوية الوطنية الفلسطينية، مثلها مثل أية هوية حية، هي «مشروع بناء لا يزال مستمراً ضمن مشروع وطني تحرري (خلاصي) هدفه انقاذ الشعب الفلسطيني من آثار نكبته (الخطيئة)»[43]، وهذا يستدعي – بالضرورة – الحذر من انزلاق بعض المنظورات إلى «النزعة الأسطورية وما فوق وما قبل التاريخية التي انزلقت إليها الهوية الصهيونية النقيضة»[44]، ويوجب – بلغة داريوش شايغان – التحرر من عبادة البدايات أو وسواس الأصول[45].

والنظرة إلى تاريخية الهوية الوطنية الفلسطينية – كغيرها من الهويات الحية – تبدو عنصراً مهماً في المنظور الثقافي الوطني، سواءً من حيث التشكّل أم من حيث طبيعة الأزمة، ذلك أنّ «التشكيل التاريخي للهوية في حقبة الحداثة، بوصفه مرجعية تحدد الأمة، هو أمر تتم صناعته وتشكيله سياسياً، وفلسطين ليست استثناءً من هذا القانون التاريخي»[46]، كما أنّ طبيعة الأزمة التي تعيشها الهوية الوطنية الفلسطينية ليست أزمة (فقدان) بقدر ما هي أزمة (وجود) «لأنّ تجربتها التاريخية لم تستنفذ امكانياتها المنطقية كافة»[47].

ورغم مساحات التقاطع ما بين المنظورين السوسيو–أنثروبولجي والثقافي الوطني في سياق التأطيرات النظرية الناظمة لتبلور الهويات فيما بعد الدولة–الأمة (الدولة القومية) خاصة بعد القرن الثامن عشر من حيث انطباقها على الهوية الوطنية الفلسطينية في مسلّماتها ومركزية مقولاتها الكبرى، أي الأرض والناس والحكاية التاريخية الجامعة التي تربط بينهما، إلّا أنّ الهوية الفلسطينية وفق المنظور الثقافي الوطني «تمتاز بتخلّقها

41. المرجع السابق، ص 17.

42. انظر: رفيدي، وسام (2011)، **الهوية الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو: اشكالية التفكيك برسم النظام**، مجلة حق العودة، العدد 45، السنة التاسعة.

43. انظر: الشيخ، عبد الرحيم (2013)، **الهوية الثقافية الفلسطينية**، ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها، المؤتمر السنوي الثاني لمركز مسارات، رام الله: مركز مسارات، ص 78.

44. المرجع السابق، ص 86.

45. انظر: شايغان، داريوش (1993)، أوهام الهوية، بيروت: دار الساقي، ص 75.

46. انظر: الشيخ، عبد الرحيم (2013)، الهوية الثقافية الفلسطينية، ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها، المؤتمر السنوي الثاني لمركز مسارات، رام الله: مركز مسارات، ص 78.

47. المرجع السابق، ص 78.

الذي لا يزال قائماً، في شرط استعماري متواصل منذ الإعلان عن إفشال مشروع أوغندا مطلع القرن الماضي، وانتهاءً بالإستعمار الاستيطاني الصهيوني الذي لا تزال فلسطين ترزح تحته حتى اللحظة»[48].

ولأنّ بنية الهوية ليست وهماً، ولا قالباً من الإسمنت المسلح، بقدر ما هي نظام مزود بفعالية اجتماعية ، « فإنّه من المضيعة للجهد والوقت البحث في مدى نقائها، لأنّ ذلك المسعى يؤدي إلى تنقيب لا ينتهي عن أصولها العرقية الضاربة في أعماق الزمن، كما أنه في عصرنا هذا لا توجد هوية ذات بعد واحد «[49].

انطلاقاً من تلك الرؤية لنشأة ومحددات الهوية الوطنية الفلسطينية، وتأسيساً عليها، يبدو سياق تطور الهوية في المنظور الثقافي الوطني مغايراً إلى حد كبير، ذلك أنّ صيرورة الهوية الوطنية بوصفها قضية حركة التحرر الوطني الفلسطينية في صراعها الدائم مع المشروع الإستعماري الصهيوني كانت –ولا تزال– صيرورة كفاحية بالدرجة الأولى، تتطور وفق قوانين هذا الصراع ، صعوداً وهبوطاً، بقدر اقترابها/ابتعادها عن الوعي بطبيعة هذا الصراع.

فترة أربعينات القرن الماضي شهدت أوج تمثّلات الهوية الوطنية الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق «بالوعي الجمعي الذي يتعمق أكثر فأكثر كلما لامس الخطر الصهيوني أكثر فأكثر، متجسداً في التأكيد على استقلال فلسطين وبناء دولة ديمقراطية واحدة. وبالتعبيرات السياسية الكيانية التمثيلية كاللجنة العربية العليا والأحزاب السياسية[50] والاتحادات النقابية والمؤسسات الاجتماعية، والتعبيرات الثقافية كالمجلات والمطبوعات والصحف»[51]. إلّا أن حدث «النكبة» عام 48 كان «حدثاً تأسيسياً في صيرورة الهوية الوطنية الفلسطينية في مواجهة الهوية الصهيونية النقيضة، وفي الوعي بهذه الهوية والتفاعل معها»[52].

ويشكل حدث «النكبة» العلامة الفارقة في الوعي الجمعي الفلسطيني في لحظة «صدمة» تاريخية لا زالت مفاعيلها صاحبة التأثير الأكبر في مشهد الاشتباك الفلسطيني الصهيوني، حيث تشظّت الأرض وتوزّع الشعب بما يكثفانه من تعبيرات مادية للهوية الوطنية، وبقيت الحكاية الجامعة لتؤسس فيما بعد تعبيرات الهوية الوطنية الكفاحية وشبه الكيانية، في الشتات ابتداءً، ثم في الوطن الفلسطيني المحتل لاحقاً.

48. المرجع السابق، ص 70.

49. انظر: ولد خليفة، محمد العربي (2003)، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 111.

50. من الاحزاب الوطنية: الحزب الوطني العربي، حزب الزراع، الحزب الحر الفلسطيني، حزب الأهالي، حزب الدفاع الوطني، الحزب العربي الفلسطيني، حزب الاصلاح العربي. ومن الاحزاب القومية: حزب مؤتمر الشباب العربي، حزب الاستقلال العربي. ومن الاحزاب العقائدية: عصبة التحرر الوطني.

51. انظر: رفيدي، وسام (2011)، الهوية الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو: اشكالية التفكيك برسم النظام، مجلة حق العودة، العدد 45، السنة التاسعة.

52. انظر: الشيخ، عبد الرحيم (2013)، الهوية الثقافية الفلسطينية، ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها، المؤتمر السنوي الثاني لمركز مسارات، رام الله: مركز مسارات، ص 76.

العلاقة الجدلية ما بين الهوية الوطنية الفلسطينية والهوية الصهيونية النقيضة ليست علاقة سببية ميكانيكية كما حاولت الرواية الصهيونية الإشارة، وليست الهوية الوطنية الفلسطينية وليدة ردة الفعل على مشروع الهوية الصهيونية كما تشي بذلك بعض وجهات نظر المنظور السوسيو–أنثربولوجي، بل إنّ الهوية الوطنية الفلسطينية هي مقولة مقاومة للهوية الصهيونية النقيضة من حيث «هي هوية حركة تحررية تعددية كما دشّنها الميثاق الوطني الفلسطيني، ودشن طبيعة دولتها الديمقراطية على كامل خارطتها التاريخية وبكامل مكوناتها الديمغرافية»[53] حسب المنظور الثقافي الوطني، وفي ذلك إضاءة غاية في الأهمية لتفكيك إشكاليات الالتباس –غير البريء غالباً– لطبيعة العلاقة ما بين الهوية الوطنية الفلسطينية بوصفها قضية حركة التحرر الوطني الفلسطينية في مواجهة الهوية الصهيونية بوصفها مقولة معبّرة عن المشروع الاستعماري الصهيوني النقيض في فلسطين.

التطور والإشكاليات/التحديات:

منحنى تطور الهوية الوطنية الفلسطينية بوصفها هوية تحررية كفاحية أخذ بالصعود تالياً لحدث النكبة التأسيسي، حيث شكّلت محطات الاشتباك المباشر مفاصل محورية في ذلك المنحنى، بعضها لم يعمّر طويلاً، فيما استمر بعضها الآخر مفصلاً محورياً حتى اللحظة.

محطة الاشتباك الأولى كانت حدث النكبة ذاته، ومفصلها تمثّل في تشكيل حكومة عموم فلسطين في غزة بتاريخ 23 سبتمبر 1948، وهو المفصل الذي لم يعمّر طويلاً، فيما شهدت غزة محطة اشتباك ثانية عامي 1957/1956 تمثلت في الاحتلال ثم الانسحاب الصهيوني، وهي لحظة اشتباك طويلة نسبياً، نتج عنها مفاصل ظهرت قبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، كان أهمها على الاطلاق الاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي تأسس في القاهرة نهاية عام 1959، وحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» التي بدأت باصدار مجلة «فلسطيننا» في ذات الفترة.

تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 كان لحظة تحوّل مفصلية في منحنى صعود الهوية الوطنية الفلسطينية بوصفها تعبيراً شبه كياني عن حالة التشظي الكبرى بعد النكبة، توّجته لحظة انطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة في الفاتح من يناير 1965 بوصفها ذروة الوعي الجمعي الفلسطيني بهويته التحررية الكفاحية في مواجهة "نكبته" التي تسبب بها المشروع الإستعماري الصهيوني النقيض، فيما منحت محطة الاشتباك/الهزيمة في عام 1967 زخماً إضافياً للهوية الوطنية، خاصة بعد هزيمة المشروع القومي الناصري، التي عبّرت عن وعيها الوطني الفلسطيني من خلال تحوّل الجناح الفلسطيني في حركة القوميين العرب إلى

53. انظر: الشيخ، عبد الرحيم (2013)، الهوية الثقافية الفلسطينية، ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها، المؤتمر السنوي الثاني لمركز مسارات، رام الله: مركز مسارات، ص 77.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نهاية عام 1967. لتأتي لحظة الاشتباك في معركة الكرامة عام 1968 بإضافة نوعية تمثلت في سيطرة فصائل الثورة الفلسطينية، خاصة حركة فتح، على منظمة التحرير الفلسطينية، وإكساب تلك الثورة زخماً جماهيرياً هائلاً في فترة قياسية من الزمن.

استمر منحنى صعود الهوية الوطنية الفلسطينية عبر مفصل أحداث أيلول في الأردن، ليبدأ مسيرة "استقرار" نسبي بعد حرب أكتوبر 1973، وتحديداً في عام 1974، حيث تغيّرت قواعد الاشتباك عبر مفصل البرنامج المرحلي – برنامج النقاط العشرة بوصفه برنامجاً سياسياً تبنته منظمة التحرير الفلسطينية في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثانية عشرة، وهو المفصل الذي أسس لتحول جذري لم تتضح معالمه إلّا في دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة في الجزائر. ورغم حالة "الاستقرار النسبي" تلك، إلّا أنّ عام 1974 شهد نقطة تحول مهمة عندما "أصبحت فلسطين كجغرافيا شيئاً مختلفاً عما كان سائداً في ذهن الذاكرة الاجتماعية الفلسطينية"[54].

ويشهد استقرار منحنى الهوية الوطنية الفلسطينية النسبي بين دورتي المجلس الوطني الفلسطيني (1974 – 1988) ما يشبه «الطفرة» الصاعدة، والتي تمثلت في مفصلين هامين: الأول برز في محطة الاجتياح الاسرائيلي للبنان وحصار المقاومة الفلسطينية في بيروت سنة 1982، والثاني برز في الانتفاضة الشعبية الكبرى سنة 1987، ذلك أن المحطتين شهدتا استثناءً في قواعد الاشتباك مع المشروع النقيض، وتميزتا ب "العنف" المباشر في فترة طويلة من الاشتباك السياسي، لكنّه "عنف" لم يؤثر في مسار قواعد الاشتباك السياسي بقدر ما عززها، وهو الأمر الذي اتضح في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة في الجزائر سنة 1988.

دورة المجلس الوطني في الجزائر سنة 1988 أسست لمرحلة جديدة تمثلت محطتها الأولى في إعلان المجلس استقلال "دولة فلسطين" على الأراضي المحتلة عام 67، وأكّدت في بيانها السياسي –لأول مرة في تاريخ الصراع مع المشروع الصهيوني– ومن خلال أعلى سلطة تشريعية فلسطينية على "عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، وجوهره القضية الفلسطينية، في إطار ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ وأحكام الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن"[55] .

محطة الجزائر 1988 حملت معها مفصلاً جديداً في مسار تطور الهوية الوطنية الفلسطينية، ليس بحكم تكريس التغير الجذري في قواعد الاشتباك مع المشروع النقيض فحسب، بل بحكم التحوّل في مكانة الأرض/

54. انظر: انظر مداخلة باسم الزبيدي في: الفلسطينيون – الهوية وتمثلاتها، مؤتمر، ص 64.
55. انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3251

الوطن والشعب والحكاية الجامعة في مشروع حركة التحرر الوطنية السياسي، ذلك أنّ قاعدة هذا المشروع تتأسس على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على مستوى الشعب/المواطنين، وتتحدد بحدود خطوط الرابع من حزيران عام 67على مستوى الوطن/الكيان السياسي، وتسعى للمصالحة التاريخية على قاعدة الاعتراف المتبادل على مستوى الذاكرة والتاريخ.

ذلك يعني "تعليق" مكانة النسبة الأعظم من الشعب الفلسطيني بوصفهم "لاجئين" أولاً، ويعني "استثناء" مكانة الفلسطينيين في الداخل بوصفهم "مواطني دولة اسرائيل" ثانياً في مستوى الضلع الأول من مثلث الهوية، ويعني ترسيم حدود الوطن بحدود الضفة الغربية وقطاع غزة، أي الاعتراف بالآخر النقيض في حدود الخط الأخضرعلى مستوى الضلع الثاني من مثلث الهوية، ويعني بداية المصالحة التاريخية على قاعدة الاعتراف المتبادل، أي تعديل الحكاية الجامعة رغم الإقرار "بالظلم التاريخي" للشعب الفلسطيني الذي يحمله هذا التعديل على مستوى الضلع الثالث من مثلث الهوية.

محطة إعلان الاستقلال والبيان السياسي المرافق لها سنة 1988 وفرت الشروط المادية الموضوعية لخطاب جديد في منظورات الهوية الوطنية الفلسطينية، وهو المنظور السياسي الوطني الذي يربط الهوية الوطنية الفلسطينية بالمشروع الوطني الفلسطيني الجديد "مشروع السلام الفلسطيني"، وهو المنظور الذي توفرت أرضيته المادية فعلياً سنة 1994 بتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية تنفيذاً لاتفاق أوسلو سنة 1993.

وبرزت حسب المنظور السياسي الوطني إشكاليات جديدة للهوية الوطنية، تمثلت أساساً في السعي لاستكمال السيادة الوطنية في حدود الدولة الفلسطينية العتيدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما يفرضه ذلك من مواجهة المشروع النقيض سياسياً من جانب، ومن العمل على إنجاز بناء مؤسسات الدولة الحكومية على الأرض من جانب آخر، وهي إشكاليات حكمت المشهد الفلسطيني إلى حد كبير حتى بداية الانتفاضة الثانية سنة 2000 من جهة، واسهمت في التأسيس للمنظور القانوني للهوية الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى.

ربما يشكّل المنظور القانوني للهوية الوطنية معادلاً موضوعياً للمنظور السياسي الوطني، ذلك أنه نشأ نتيجة لذات الشروط المادية ابتداءً، وتناول إشكالات الهوية من زاوية "الأمر الواقع" الجديد، رغم اختلاف المقاربة شكلياً بحكم موقع أصحاب هذا المنظور الطبقي/السياسي، فهم يتركزون أكثر في مؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات غير الحكومية الممولة غالباً من مؤسسات ودول غربية، فجاءت مقاربتهم – تالياً– لإشكاليات الهوية الوطنية من زوايا المواطنة والجنسية وحقوق الإنسان – المدنية والسياسية في الغالب – ، وهي مقاربة تختلف في الشكل، وليس في المضمون، مع مقاربة المنظور السياسي الوطني، بل تكاد تكون امتداداً لها يركّز على البعد القانوني لإشكاليات الحالة السياسية الجديدة للمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولم تخدم على أرض الواقع صيرورة الأحداث كلا المنظورين: السياسي الوطني والقانوني، بل عمّقت من أزمة خطابهما من جانب، وخلقت تحديات أكبر ومخاطر أكثر من أي وقت مضى أمام الهوية الوطنية الفلسطينية من جانب ثان، ابتداءً من فشل طريق أوسلو في الوصول إلى هدف الدولة المستقلة – حسب البرنامج الزمني للاتفاق – وانكشاف مواقف المشروع النقيض والقوى الدولية الداعمة له، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في محادثات كامب ديفيد الثانية سنة 2000، مروراً باندلاع الانتفاضة الثانية واغتيال الرئيس ياسر عرفات سنة 2004، وصولاً إلى انقلاب حركة حماس وإحكام سيطرتها على قطاع غزة سنة 2007.

ولم تجد التحديات والمخاطر إياها الاستجابة المكافئة لها في المنظورين السابقين، ذلك أنّ أساس المقاربة لقضايا وإشكاليات الهوية الوطنية من حيث ارتباطها بمشروع سياسي قائم على محاولة تجاوز طبيعة هذه الهوية في المنظور السياسي الوطني، أو على الاتكاء على "الأمر الواقع" الجديد في المنظور القانوني، ذلك الأساس في المقاربة في حد ذاته يعمل على خلق إشكاليات جديدة أكثر تعقيداً من ناحية، ولا يقدّم حلولاً جذرية لإشكاليات الهوية كما يتخيلها من ناحية أخرى، ذلك أنها في حقيقتها إشكالات وهمية ناتجة عن غياب المنظور العلمي للهوية الوطنية الفلسطينية بوصفها قضية حركة التحرر الوطني الفلسطينية في مواجهة المشروع الإستعماري الصهيوني.

تتسم مقاربة إشكاليات الهوية الوطنية الفلسطينية بوصفها قضية حركة التحرر الوطني الفلسطيني في المنظور الثقافي الوطني مقاربة فلسفية بالعمق والجذرية في مقابل المنظورين السياسي الوطني والقانوني، إذ إن الإشكاليات الحقيقية التي تواجه الهوية الوطنية الفلسطينية تأسست في واقع المواجهة "الوجودية" مع المشروع الآخر النقيض، ولا تزال قائمة بحكم استمرار المشروع النقيض الذي يقف على الضد تماماً، وعمل، ولا يزال يعمل على نفي الهوية الوطنية الفلسطينية، ليس من الجغرافيا "الطبيعية والسكانية والسياسية" فحسب، بل من التاريخ الذي يعمل على إعادة تشكيله بما ينفي الحكاية الفلسطينية الجامعة، وصولاً إلى المستقبل، وهو سؤال الهوية الوطنية الفلسطينية الأهم الذي سيتم التطرق إليه في نهاية البحث.

وتبدو بالمقارنة النقدية التحليلية إشكاليات الهوية الوطنية الفلسطينية الحقيقية أبعد ما تكون عن إشكاليات بناء مؤسسات الدولة السيادية في ظل هامش جغرافي ضئيل وممزق ومحاصر من الجهات الست في الضفة الغربية، بعد إخراج قطاع غزة من المعادلة بعيد انقلاب حماس، وهو هامش يتموضع في أقصى نقطة من حقيقة الدولة والسيادة. كما تبدو تلك الإشكاليات ليست ذات صلة بقضايا الجنسية والمواطنة وبناء مجتمع المواطنين في ظل ذات الهامش الذي لم يحقق أدنى شروط وجوده السياسي المادية. بالإضافة إلى أنّ المقاربات السياسية والقانونية تصطدم دوماً بسؤال "من هو الفلسطيني؟"، ذلك أن طريقة إجابة هذا السؤال

تكثّف الكثير، فإذا كانت وفية لمنظوراتها السياسية والقانونية فلا بد لإجابتها أن تتحدد بمجموع المواطنين الفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو خارجها من حملة بطاقة الهوية الفلسطينية، وهذه بحد ذاتها إجابة إشكالية كبرى.

وخلق الواقع الجديد – الذي أسس للمنظورات السياسية والقانونية – إشكاليات جديدة، إضافة لإشكاليات قديمة باتت تهدد مستقبل الهوية الوطنية الفلسطينية الوجودي في كليّته البنيوية ووحدته الثقافية، وليس في أجزائه ومكوّناته، وهي إشكاليات تعكس لعنة الجغرافيا السياسية التي توّزع عليها الفلسطيني في الداخل والضفة وغزة والشتات، حيث باتت "الأسرلة" تهدد هوية الفلسطينيين الوطنية في الجزء المحتل عام 48 من فلسطين، رغم حالة الصعود النسبي للهوية الوطنية بينهم، في مفارقة تشي بالكثير من عمق الأزمة، أزمة الهوية وخطاب الهوية.

في مقابل خطر "الأسرلة" في الداخل، يبرز خطر "الأسلمة" في قطاع غزة بعد إحكام جماعة الإخوان المسلمين لسيطرتهم عليه إثر انقلاب حماس، ومشروع الإخوان المسلمين في أسلمة المجتمع يشكل تهديداً حقيقياً ل "كلّية/وحدة" الهوية الوطنية الفلسطينية ومآلات صيرورتها السياسية، وهو ذات التهديد الذي يشكله خطر "الذوبان" الذي يواجه الفلسطينيين في دول الشتات العربية والإسلامية بحكم "الالتقاء في المكونات الأساسية للثقافة العربية والإسلامية بين الفلسطينيين وشعوب الدول العربية والإسلامية المضيفة"[56].

وإنّ الحال في الضفة الغربية ليس بعيداً عن التهديد، ذلك أن الواقع الجديد أسهم في تشويه التناقضات واختزال الجامع المشترك، "وأوجد خلخلة في الهوية الوطنية الفلسطينية لأنه خلق نشاطاً أيديولوجياً سلطوياً في ظل واقع ما زال يتطلب سيطرة وهيمنة القيم والثقافة الوطنية التحررية، وساهم في كثير من الأحيان في ارتقاء التناقضات الثانوية إلى تناقضات رئيسية، وشوّش على بوصلة النضال الوطني الفلسطيني وتناقضاته والقيم والمعايير التي يحتكم إليها"[57]، وهو الأمر الذي يمهّد للانزلاقات الجهوية والمناطقية والعائلية والحزبية على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

وفي المحصلة يبرز تياران اثنان رئيسان تبدو المسافة بينهما شاسعة فيما يتعلق بواقع ومستقبل الهوية الوطنية الفلسطينية، "التيار الأول ينتمي إلى ما تحت فلسطين الوطنية بالمعنى التاريخي، ويريد كياناً في بقعة أقل بكثير من فلسطين التاريخية، والتيار الثاني هو ما فوق فلسطين التاريخية، والمعبر عنه بالإسلام السياسي، وأمام هذين التيارين غير المتصالحين ستنتظر الهوية الوطنية الفلسطينية مرحلة أخرى من التشظي، وربما هذا هو مكمن الخطر الأساس القادم عليها"[58].

56. انظر مداخلة خالد الحروب في: الفلسطينيون – الهوية وتمثلاتها، مؤتمر، ص 36.
57. انظر: الهوية الوطنية الفلسطينية – خصوصية التشكل والإطار الناظم، مرجع سابق، ص 53.
58. انظر: انظر مداخلة باسم الزبيدي في: الفلسطينيون – الهوية وتمثلاتها، مؤتمر، ص 65.

طبقات الأزمة وآفاق المستقبل:

أنتج مأزق الحالة الوطنية الفلسطينية الراهنة طبقات مركبة من "أزمة" خطابات الهوية كذلك، ويكمن أساس أزمة بعض تلك الخطابات، كالخطاب السياسي والخطاب القانوني، في كونها امتداداً للواقع المشوّه ذاته الذي أسهم في إنتاج وتكريس الأزمة، وبوصفها مكوناً رئيساً من بنية ذلك الواقع الطبقية/السياسية، ولأنّ هذه الخطابات غير منّفكة عن بنية الواقع المنتج للأزمة كان الخروج من الإشكاليات الهوياتية المرتبطة ب، والناتجة عن تشوه الواقع لا يتم بمنظوراتها، بل بمنظورات أخرى تتسم بالتفارق البنيوي ابتداءً، ثم بامتلاكها قراءة علمية لواقع وطبيعة الهوية الوطنية الفلسطينية منطلقة من موقع الهوية الوطنية الفلسطينية ذاتها في صراعها الوجودي مع الآخر النقيض، وبالتالي امتلاكها رؤية علمية للإشكاليات ومخرجاً واقعياً للأزمة وآفاقاً ممكنة للمستقبل.

المستقبل هنا، وليس الماضي، هو مساحة الاشتغال/الاشتباك الأهم حسب المنظور الثقافي الوطني الذي يرى الواقع الطبقي/السياسي بعيون مفارقة للبنية المنتجة للأزمة وإشكالياتها، وفي ضوء هذا المنظور فإن الهوية الوطنية الفلسطينية لن تحقق غايتها/مشروعها "إلا إذا كانت هوية تنطلق من المستقبل، فلا ينجز تحرير الأرض إلا إنسان متحرر، وإلا ذهب إلى طريق خاطيء لا يحرر فلسطين ولا الفلسطينيين" كما يشير فيصل دراج[59].

وتأسيساً على ذات الرؤية ليس ثمة انفصال ما بين الهوية الوطنية في عمقها الثقافي وما بين مشروعها السياسي، لكنه مشروع سياسي مغاير بالضرورة، ذلك أن مشروع الهوية الوطنية الفلسطينية لا بد أن يسنده مشروع سياسي قائم على فكرة واستراتيجية نقيضة للفكرة الصهيونية واستراتيجيتها، وهذا يعني، حسب نديم روحانا، "استبدال المشروع السياسي الممركز حول الدولة بمشروع سياسي ممركز حول الإنسان، وهو مشروع أقرب ما يكون إلى الدولة الفلسطينية الميثاقية، لكن دون إحالة سياسية إليها"[60].

وأتي التمركز حول الإنسان – الضلع الأول في مثلث الهوية – بالتوازي مع ضرورة ديمومة الحكاية الجامعة – الضلع الثاني في مثلث الهوية – وصولاً إلى الأرض – ضلع الهوية الثالث–، وكل ذلك لا يتم من دون مشروع وطني فلسطيني مستقبلي شامل، يضمن بقاء التجربة التاريخية حجر الأساس في الهوية الوطنية الفلسطينية في المستقبل، ويكون مشروعاً لكل الشعب الفلسطيني، وليس مشروعاً للدولة، لأن مشروع الدولة هو في جوهره مشروع تجزيئي بحكم طبيعة الصراع، وهذا يعني، بالضرورة، حسب نديم روحانا أحد أهم مفكري المنظور الثقافي الوطني "أن للتجمعات الفلسطينية جميعها حصة في هذا المشروع الوطني الشامل ودور

59. انظر مداخلة خالد الحروب في: الفلسطينيون – الهوية وتمثلاتها، مؤتمر، ص 36.
60. انظر مداخلة خالد الحروب في: الفلسطينيون – الهوية وتمثلاتها، مؤتمر، ص 36.

يلعبونه كل من موقعه، ويعني أن هذه الأدوار تتحدد حسب المواقع المختلفة، ويأخذ فيها الفلسطينيون في المنفى دوراً فاعلاً ومركزياً، وكذلك الفلسطينيون في الداخل، ويحتم هذا المشروع تفعيل قيادة فلسطينية شاملة تتطلب إعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية تحت لواء مشروع جديد، وبتركيب فلسطيني يشمل جميع أجزاء الشعب الفلسطيني نفسه"61.

مشروع الهوية الوطنية الفلسطينية المستقبلي حسب المنظور الثقافي الوطني يقف على النقيض تماماً من مشروع الهوية الوطنية الحالي والمستقبلي حسب المنظورين السياسي الوطني والقانوني، ذلك أن المنظور الثقافي الوطني لا يرى معنى للهوية الوطنية الفلسطينية دون اكتمال/التحام عناصرها كافة: الوطن والإنسان والحكاية الجامعة، وبالتالي "إذا كان الفلسطينيون يريدون الوطن الفلسطيني فإنهم لن يتمكنوا من إقامة (دولة فلسطينية) على جزء منه، ذلك أن استرداد الوطن الفلسطيني لن يكون حسب النموذج الجزائري أو نموذج العودة والتحرير، بل يكون باسترداد الوطن بمن عليه، وبذلك فإن (الدولة) ستكون للجميع، ولكنها ستعطي للفلسطينيين كل ما تعطيه دولة الأمة"[62]، وذلك هو الخيار الاستراتيجي لمشروع الهوية الوطنية الفلسطينية بوصفها قضية التحرر الوطني في صراعها الوجودي مع نقيضها الصهيوني.

بهذا المعنى ليس ثمة انفصال ما بين حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية ابتداءً، ولا بين مشروع تلك الحركة " فلسطينياً وعربياً" في المستوى الثاني، ولا بين ذلك المشروع وقضيته المركزية " قضية الهوية " في المستوى الثالث.

ففي المستوى الأول تشكّلت حركة التحرر الوطني الفلسطينية طليعة حركة التحرر الوطني العربية في مواجهة قوى الإستعمار والتبعية والتخلف والظلم الاجتماعي، وبالتالي يغدو مشروع حركة التحرر الوطني الفلسطينية جزءاً أصيلاً من مشروع حركة التحرر الوطني العربية، والعكس صحيح، ذلك أن مشروع التحرر السياسي والعدالة الاجتماعية مشروع واحد في حقيقته، وهو مشروع تشكل قضية "الهوية الجامعة" قضيته المركزية فلسطينياً وعربياً في المستوى الثالث، خاصة في ظل "مجتمعات تعيش حالة من التخلّع البنيوي وتتهدد في وحدتها الداخلية"[63].

وبهذا المعنى أيضاً تتحدد الهوية الوطنية الفلسطينية بالعروبة، ذلك أن العروبة "تمثل المشترك البنيوي بين مكونات أي مجتمع عربي، وبينه وبين المجتمعات العربية الأخرى. وما دامت العروبة تمثل مشتركاً مجتمعياً،

61. انظر: روحانا، نديم (2013)، **المشروع الصهيوني وواقع التجزئة**، ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها – القسم الثاني، المؤتمر السنوي الثاني لمركز مسارات، رام الله: مركز مسارات، ص 25.

62. المرجع السابق، ص 25.

63. انظر: خليل، فؤاد (2010)، **الماركسية في البحث النقدي: الراهنية، التاريخ، النسق**، بيروت: دار الفارابي، ص 5.

فإنها تتوافر على شرط تحولها إلى رابطة جامعة وتوحيدية تأتلف في داخلها كل المكونات المجتمعية المفردة، وحين تأتلف العروبة هذه المكونات، تتسم بالتنوع من داخل الوحدة، أي أنها تتسم بالديمقراطية التي تعترف بحق الاختلاف مع الآخر أياً تكن ثقافته الفرعية أو هويته المفردة ما بقي ينتظم في نطاق الرابطة الوطنية الجامعة"[64].

ما العمل؟

إذاً، كان المستقبل هو مساحة الاشتغال/الاشتباك الأهم حسب المنظور الثقافي الوطني من أجل تجاوز مآزق الهوية الوطنية وتفكيك أزمة خطاباتها، فكيف يمكن الوصول إلى ذلك المستقبل وتحقيق التجاوز المطلوب ؟

وتتمثل الخطوة الأولى في التأسيس لعلاقة مختلفة مع الذات ومع الواقع ومع الأفكار، علاقة نقدية تساهم في إحداث نقلة نوعية ننتقل بها "من لغة الشعار وعقلية الطوبى ومنطق الاستلاب، إلى لغة الفهم وعقلية الخلق ومنطق الحدث والتكوين"، وهي خطوة تؤدي بالضرورة إلى تفكيك أدواتنا الفكرية وقوالبنا المفهومية السائدة التي تتعاطى مع الهوية بطريقة سحرية أو ما ورائية/غيبية "بوصفها تطابقاً بين شخص وآخر، أو بين المرء ونفسه من غير ما اختلاف أو انشطار" أحياناً، أو بوصفها علاقة قانونية فرضتها إرادة سياسية طارئة أحياناً أخرى، ذلك أن مثل هذه الرؤى للهوية "تنتج الجمود وتعيق النمو بقدر ما تولد الاستبداد أو الإقصاء والاستبعاد"[65].

وتتمثل الخطوة التالية بالضرورة في إعادة الاعتبار لقضية الهوية الوطنية بوصفها قضية حركة التحرر الوطني الفلسطينية في صراعها الوجودي مع المشروع الإستعماري الصهيوني، وهو المشروع الذي أفقد الهوية الوطنية الفلسطينية لضلعين اثنين من أضلعها الثلاثة، أفقدها إقليمها الجغرافي الخاص (فلسطين التاريخية) وحيّزها الاجتماعي المتعيّن (الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وفي الشتات)، "وهما ليسا تفصيلين زائدين، وإنما عمودان أساسيان في إنتاج أي هوية وطنية، ولا سيما إذا تعلق الأمر بترسيخها واستمرارها وتطورها"[66].

يستتبع ذلك، بالضرورة أيضاً، إعادة قراءة الواقع القائم قراءة مختلفة، تنطلق منه نحو المستقبل، من أجل تغييره لا تبريره وتكريسه وتأبيده، وتجاوزه لا الاستسلام لموازين قواه، وطريق تحقيق ذلك إنما يتم "بإعادة تجديد بُنى المشروع الوطني الفلسطيني، وبتوليد رؤية وطنية فلسطينية جديدة، تُطابق ما بين شعب فلسطين وأرض فلسطين ومشروع حركتها الوطنية، وهذا يتطلب تحديداً إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية والتبني الاستراتيجي الواضح لمشروع الدولة الواحدة الديمقراطية في كامل أرض فلسطين التاريخية، من دون أن يعتبر

64. المرجع السابق، ص 5.

65.

66. انظر: كيالي، ماجد، صعود وأفول الهوية الوطنية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 90، ربيع 2012، ص 7 – 14.

ذلك بديلاً أو منافساً لمشروع الدولة في الضفة والقطاع، وإنما باعتباره حلاً مستقبلياً يجب أن تصب جميع الحلول المؤقتة والمرحلية في مجراه"[67]، ذلك أن الحلول المؤقتة والمرحلية جميعها لم ولن تنه الصراع الوجودي مع المشروع الاستعماري الصهيوني، ولن تحقق "المصالحة التاريخية" بين الشعبين من جانب، في حين أن مشروع الدولة الواحدة الديمقراطية كفيل بتحرر الشعب العربي الفلسطيني، وتحرير "الشعب الاسرائيلي" ذاته من إستعمارية وعنصرية المشروع الصهيوني على أرض فلسطين التاريخية.

ويشكل التمييز الضروري بين الوطن وبين خطاب إقامة دولة فلسطينية على جزء من الوطن خطوة أخرى مهمة واجبة الحضور في الجبهة الثقافية الفلسطينية، جبهة الحكاية الجامعة، للمحافظة على تماسك "الإنسان" الفلسطيني وتحصينه من الإنكسار في ظل انهيار بقية الجبهات، وتلك خطوة شديدة الصلة باستعادة الهوية الوطنية الفلسطينية معناها الموِّحد الجامع للأرض والإنسان، لكن ذلك لا يتم إلا بتثوير المنظومة التعليمية ومشاركة الكل الفلسطيني في الوطن والشتات، وإعادة الاعتبار لمركزية الشعب الفلسطيني الواحد، "وعدم استمرار التعامل مع موضوع الهوية الوطنية بوصفها ظاهرة فولكلورية أو نوستلجية/حنينية صالحة لكتابة بعض الأغاني والروايات وللبكائيات أو الاستهلاك المحلي، والحد من ازدواجية السياسات الهوياتية المتمثلة في التأكيد على الثوابت في العلن واسقاطها في المحافل الدولية"[68].

إجرائياً تبدو خطوات "دمج مفاهيم الهوية الوطنية في مناهج التربية الوطنية والمدنية على مستوى التعليم الأساسي والثانوي والجامعي، وتصحيح الخلل القائم على تشوّه الجغرافيا والتاريخ في الوثائق الفلسطينية الرسمية، ووضع سياسات تساعد على رفع مستوى الاندماج الاجتماعي لكافة فئات الشعب الفلسطيني والتشاركية في صنع القرارات المصيرية"[69] واقعية للغاية، وفي متناول يد صناع القرار، وربما تكون الخطوة المدشنة لمرحلة جديدة نحو إستعادة "الفردوس المفقود" بحكايته الجامعة، حكاية أرض الإنسان الفلسطينية، وإنسان الأرض الفلسطيني.

67. المرجع السابق، ص 7 – 14.

68. انظر: السقا، أباهر، الهوية الاجتماعية الفلسطينية: تمثلاتها المتشظية وتداخلاتها المتعددة، ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها، المؤتمر السنوي الثاني لمركز مسارات ، رام الله : مركز مسارات.

69. المرجع السابق.

المراجعة العربية:

- أبو ندا، أشرف، الهوية الفلسطينية المتخيلة بين التطور والتأزم، مجلة المستقبل العربي، عدد 423، ايار 2014.
- أندرسن، بندكت (2009) ، الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها ، ترجمة : ثائر ديب ، بيروت : شركة قدمس.
- بدوي، عبد الرحمن (1977)، مناهج البحث العلمي، الكويت: وكالة المطبوعات.
- تيزيني، الطيب (1989) ، على طريق الوضوح المنهجي، بيروت: دار الفارابي.
- حجاوي، سلافة ، مقدمات الهوية الوطنية الفلسطينية واشكالياتها، مجلة رؤية ، العدد العاشر، 2001.
- حرب، علي (2004)، حديث النهايات– فتوحات العولمة ومآزق الهوية، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- حنفي، حسن (2012) ، الهوية ، القاهرة : المجلس الاعلى للثقافة.
- خليل، فؤاد (2010)، الماركسية في البحث النقدي: الراهنية، التاريخ، النسق، بيروت: دار الفارابي.
- دراج، فيصل (2008) قضايا فلسطينية: السياسة والثقافة والهوية، المجلس الاعلى للتربية والثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية.
- الرفيدي، وسام، المناهج الفلسطينية: الاحتلال ومفهوم المواطنة الموحدة، ضمن كتاب "المنهاج الفلسطيني: اشكالات الهوية والمواطنة"، تحرير: عبد الرحيم الشيخ، مؤتمر مؤسسة مواطن الثاني عشر، رام الله، 2008.
- رفيدي، وسام ، الهوية الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو: اشكالية التفكيك برسم النظام، مجلة حق العودة ، العدد 45 ، السنة التاسعة ، 2011 .
- روحانا، نديم (2013)، المشروع الصهيوني وواقع التجزئة، ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها – القسم الثاني، المؤتمر السنوي الثاني لمركز مسارات، رام الله: مركز مسارات.
- سعيد، جلال الدين (2004)، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، تونس: دار الجنوب.
- السقا، أباهر (2013)، الهوية الاجتماعية الفلسطينية: تمثلاتها المتشظية وتداخلاتها المتعددة. ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها، المؤتمر السنوي الثاني لمركز مسارات، رام الله: مركز مسارات.

- شايغان، داريوش (1993)، أوهام الهوية، بيروت: دار الساقي.
- الشيخ، عبد الرحيم (2013)، الهوية الثقافية الفلسطينية، ضمن كتاب التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها، المؤتمر السنوي الثاني لمركز مسارات، رام الله: مركز مسارات.
- صليبا، جميل (1982)، المعجم الفلسفي، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ج 1.
- طاهر، علاء (1987)، مدرسة فرانكفورت من هوركهايمر الى هابرماز، بيروت: مركز الانماء القومي.
- طاهر، علاء، (1989)، مسارات في الفلسفة النقدية، مجلة الفكر العربي، موقع حكمة: hekmah.org
- عامل، مهدي (1987)، أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازية العربية، ط 5، بيروت: دار الفارابي.
- قفيشة، معتز (2000) الجنسية والمواطنة الفلسطينية ، منشورات معهد الدراسات الدولية ، جامعة بيرزيت.
- القلقيلي، عبد الفتاح، وأبو غوش، أحمد (2012)، الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والاطار الناظم، بيت لحم: مركز بديل.
- كيالي، ماجد، صعود وأفول الهوية الوطنية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 90، ربيع 2012.
- محمد، زكريا، الجغرافي المقدسي ونص الهوية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 16، العدد 62، 2005.
- المسكيني، فتحي (2011) ، الهوية والحرية – نحو أنوار جديدة ، بيروت : جداول للنشر والتوزيع.
- معلوف، أمين (2004) ، الهويات القاتلة، بيروت: دار الفارابي.
- موسوعة لالاند الفلسفية (2002)، بيروت– باريس: منشورات عويدات.
- ميعاري، محمود ، تطور هوية الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 19، العدد 74–75، 2008.
- ولد خليفة، محمد العربي (2003)، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- وهبة، مراد (2007)، المعجم الفلسفي، القاهرة: دار قباء.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3251

المراجعة الأجنبية:

- Abo Nada, Ashraf, The imagined Palestinian identity between development and crisis, Journal of the Arab Future, No. 423, May 2014.
- Anderson, Benedict (2009), Imagined Communities:Reflections on the Origin and Spread of Nationalism, Translated by Thaer Deeb, Beirut:Qudmus Company.
- Badawi, Abdilrahmanm, (1977), Research Methodology, Kuwait: Publications Agency.
- Tezeeni, Altayyeb, (1989), On the road of clarity in methodology, Beirut: Dar Al-Farabi.
- Hijjawi, Sulafah, Palestinian national identity: Introductions and Problems, Journal of Roya, No. 10, 2001.
- Harb, Ali. (2004), Speech Endings- The conquests of globalization and the dilemmas of identity, Casablanca: The Arab Cultural Center.
- Hanafi, Hasan, (2012),The Identity, Cairo: Supreme Council of Culture.
- Khaleel, Fo'ad, (2010), Marxism in Critical Research,Beirut: Dar Al-Farabi.
- Darraj, Faysal, (2008), Palestinian Issues: Politics, Culture and Identity, Supreme Council for Education and Culture of the Palestine Liberation Organization.
- Rafeedi, Wisam, Palestinian curriculum: occupation and the concept of unified citizenship, Within the book "The Palestinian Curriculum: Problems of Identity and , Editor: Abdul Rahim Sheikh,Conference of "Mowatin" Foundation Twelfth, Ramallah, 2008.
- Rafeedi, Wisam, Palestinian national identity after the Oslo agreement, The Right of Return Journal, Issue 45, 9th Year, 2011.
- Rohana,Nadeem, (2013), The Zionist project and the reality of retail, Within the Book of Palestinian Gatherings and Representations - Section II, Second Annual Conference of Masarat Institute, Ramallah: Masarat Center.
- Saeed, Jalal aldeen, (2004), Glossary of terms and philosophical evidence, Tunisia: Dar Aljanoub..
- Alsaqqa,Abaher,(2013), Palestinian Social Identity, Within the Book of Palestinian Gatherings and Representations , Second Annual Conference of Masarat Institute, Ramallah: Masarat Center

- Shayegan, Dariush, (1993), Illusions of identity, Beirut: Dar Al-Saqi.
- Sheikh, Abdul Rahim, (2013), Palestinian cultural identity, Within the Book of Palestinian Gatherings and Representations , Second Annual Conference of Masarat Institute, Ramallah: Masarat Center
- Saleeba, Jameel, (1982), The Philosophical Glossary, Beirut: Dar Alketab Allobnani, C1.
- Tahir, A'laa, (1987), Frankfurt School from Horkheimer to Habermas, Beirut: Center for National Development.
- Tahir, A'laa, (1989), Pathways in Critical Philosophy, Journal of Arab Thought, hekmah.org
- Amil, Mahdi, (1987), The crisis of Arab civilization or the crisis of the Arab bourgeoisie, Edition 5, Beirut: Dar Al Farabi.
- Qafeeshah, Muo'taz, (2000), Nationality and Palestinian Citizenship, Publications of the Institute of International Studies, Birzeit University.
- Qalqili, Abdulfattah, Abughoosh, Ahmad, (2012), Palestinian national identity, Bethlehem: BADIL Center.
- Kayyali, Majid, The rise and fall of national identity, Journal of Palestinian Studies, Issue 90, Spring 2012.
- Mohammad, Zakareyya, The Maqdisi geographical and the text of the Palestinian identity, Journal of Palestine Studies, vol. 16, no. 62, 2005.
- Almaskeeni, Fathi, (2011), Identity and freedom - towards new lights, Beirut: Jadawil for publication and distribution.
- Maa'loof, Ameen, (2004), Deadly Identities, Beirut: Dar Al-Farabi.
- Philosophical Encyclopedia- lalande, (2002), Beirut - Paris: Uydat Publications.
- Mea'ari, Mahmoud, The development of the identity of Palestinians on both sides of the Green Line, Journal of Palestine Studies, Volume 19, No. 74-75, 2008.
- Wild-khaleefah, Mohammad- alarabi, (2003), The cultural issue and issues of tongue and identity, Algeria: Office of University Publications.
- Wahba, Murad, (2007), The Philosophical Glossary, Cairo: Dar Quba.
- Palestinian National Information Center, http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3251